المراسيم اللادستورية: حتى لايتوقف قرع الأجراس

بقلم: د.مصطفى حسين بطيخة

تم نشر المقال على موقع جريدة زمان الوصل الالكترونية بتاريخ 23 تشرين الأول 2025:

https://www.facebook.com/share/p/16SSJcpUHV/

في دمشق خرج بعض الناس في مظاهرات سلمية أمام محافظة دمشق لإسقاط المرسوم اللادستوري رقم (66) للعام 2012 والقاضي بأخذ أراضٍ خاصة قسراً لبناء منطقتين سكنيتين (ماروتا سيتي) و (باسيليا سيتي). وقد خالف هذا المرسوم الدستور السوري للعام 1973 في المادة 15 (لا تفرض المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي)، والمرسوم 2012 في المادة 15 بأن الملكية الخاصة مصانة و(لاتفرض المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي مبرم)، وكذلك الإعلان الدستوري الحالي في مادته رقم (16) أن (حق الملكية الخاصة مصون، ولا تنزع إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل).

تحدث المتظاهرون عن قرع أجراس عديدة لإلغاء هذا المرسوم ولكن كل الجهات التي قصدوها كانت صماء، فاضطروا للنزول بأجراس أكبر للشارع ووصل الأمر ببعضهم للطلب بإقالة المحافظ، مما دفع الأخير لتجميد المرسوم ريثما يتم إلغاؤه بمرسوم جديد معترفاً أن هذا المرسوم (من عهد النظام البائد وهو ظالمٌ وجائر وإرث بائد، وتطبيقاته العملية مجحفة بحق كثير من الأهالي).

لقد قمت بقرع الأجراس في مقال سابق على موقع جريدة زمان الوصل بتاريخ 3 تموز 2025 بعنوان (المراسيم اللا دستورية يا سيادة الرئيس) وتحدثت وبشكل مطول عن هذه المراسيم اللا دستورية واللا قانونية لنظام الأسدين، والتي لا تزال سارية وتستخدمها شبكات الفساد، وجلبت مثالاً عليها المرسومين 2017 و 2018 الخاصين بالموفدين والذين أفردت لهما أربع مقالات على صفحة زمان الوصل شارحاً وبالتفصيل مخالفتهما

للقانون المدني والدستور السوريين في خمسة مواضع، وطالبت في نفس المقال السيد الرئيس و ورئيس مجلس الوزراء في آن معاً بتشكيل لجنة رئيسة تتفرع عنها لجان فرعية بكل وزارة للبحث عن تلك المراسيم المخالفة للأمر بإيقاف عملها ودونما إبطاء.

إن هذه المراسيم اللادستورية قد وجدت للاعتداء القسري على حقوق الآخرين، وهي من تجعل الناس تستمر بقرع الأجراس وتتظاهر في الشوارع وعلى مواقع التواصل الاجتماعي حين لايتم الاستماع لأصواتها المبحوحة من الصراخ، وأيديها الملتهبة من قرع الأجراس.

لقد ملك السيد محافظ دمشق الشجاعة الكافية في الاعتذار والاعتراف بظلم هذه المراسيم وتجميده إياها، إلا أن القائمين على وزارة التعليم العالي -والتي يفترض فيها أن تكون القدوة التي تعلم و أول من يصحح - لايزالون يكابرون أن ينطقوا بحرف واحد عن المراسيم اللاقانونية بحق الموفدين، وأن يعتذروا ويعترفوا بعدم شرعية هذه المراسيم كما فعل السيد المحافظ. هم ربما ينتظرون أن يجلب الموفدون أجراساً أكبر تناسب آذانهم الصماء، أو أن يبلغ الأمر ببعضهم بالطلب بإقالة الوزيركما فعل البعض بالطلب بإقالة المحافظ.

إن تأجيل البت في هذه القضايا يجعل البعض يحاول حلها بالطرق الشخصية الضيقة التي تؤدي إلى الفساد والتي بها كانت تدار مؤسسات النظام البائد، بعيداً عن الحلول القانونية التي تشمل الجميع.

وأنا من هنا أدعو حكومة الظل في جريدة زمان الوصل أن تفتح ملفاً تدعو جميع المواطنين والعاملين في قطاعات الدولة أن يستمروا بقرع الأجراس لكل مرسوم سابق وجد مخالفاً للقانون المدني والدستور، حتى لاينام أصحاب الآذان الصماء، واللبيب من الإشارة يفهم.

وعلى هذه المراسيم اللادستورية أن توضع برسم السيد وزير العدل للعمل الجاد على عدم صدور الأحكام من القضاة باستخدامها، وبالتالي توفير الجهد والوقت للاعتراض

الدستوري عليها في المستقبل وإعادة المحاكمات، فالأحكام القضائية التي تبنى على باطل ستبقى باطلة وإن طال الزمن.

مكتبة حسين بطيخة الإلكترونية